الأمم المتحدة

A/C.3/79/SR.1

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
18 October 2024
Arabic
Original: English

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الساعة 10:00

الرئيس: السيد مانيراتانغا ..... (بوروندي)

المحتويات

البند 5 من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء مكاتب اللجان الرئيسية

تنظيم الأعمال

البند 26 من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والأسرة

(ج) محو الأمية من أجل الحياة: صياغة خطط المستقبل

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-17927 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة 10:10.

البند 5 من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء مكاتب اللجان الرئيسية

1 - **الرئيس:** قال إنه أُبلغ بأن السيد ريتشوين (مملكة هولندا) سيغادر نيويورك وسيتخلى بالتالي عن منصبه كمقرر للجنة في الدورة التاسعة والسبعين. وأفاد بأن ترشيح السيدة دي فوغل (مملكة هولندا) لمنصب المقررة حظي بتأييد مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وفي غياب ترشيحات أخرى، اعتبر أن اللجنة ترغب في انتخاب السيدة دي فوغل.

2 - *وانتُخبت السيدة دي فوغل (مملكة هولندا) مقررة بالتزكية.*

تنظيم الأعمال (A/C.3/79/1؛ و A/C.3/79/L.1 و A/C.3/79/L.1/Add.1)

3 - **الرئيس:** قال إن تنظيم أعمال اللجنة يرد في الوثيقة A/C.3/79/L.1، وإن مذكرة الأمانة العامة بشأن توزيع بنود جدول الأعمال ترد في الوثيقة A/C.3/79/1.

4 - وأشار إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بتسيير أعمال اللجنة، الواردة في الفصل الثاني من تقرير مكتب الجمعية العامة (A/79/250)، ووجه انتباه اللجنة إلى الفقرة 17 من ذلك التقرير المتعلقة بالحاجة إلى مواصلة تحسين أساليب عمل اللجان الرئيسية، التي أكدتها من جديد الجمعية العامة في قرارها 335/77. وفي هذا الصدد، دعت الجمعية العامة كل لجنة رئيسية إلى مواصلة مناقشة أساليب عملها، حسب الاقتضاء، وإلى تقديم معلومات خطية مستكملة إلى الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة التاسعة والسبعين عن التقدم المحرز في الجهود الرامية إلى تحسين أساليب عمل اللجان. ووجه الانتباه أيضا إلى الفقرة 18 من ذلك التقرير المتعلقة بضرورة مواءمة جداول أعمال الجمعية العامة ولجانها الرئيسية، التي شددت عليها الجمعية العامة في قرارها 335/77، لكي تدرس، على أساس كل حالة على حدة، جميع القرارات وبنود جدول الأعمال التي تركز على نفس المجال، استنادا إلى غرضها وأهميتها ومحتواها، تمشيا مع قرار الجمعية العامة 325/77. وإضافة إلى ذلك، وجه انتباه اللجنة إلى الفقرات 69 إلى 84 من التقرير، المتعلقة بالمسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية. وقال إنه يعتبر أن اللجنة توافق على هذه التوصيات.

5 - *تقرر ذلك.*

6 - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في دعوة المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان والخبراء الآخرين الذين ترد ألقابهم الوظيفية في الوثيقة A/C.3/79/CRP.1 إلى تقديم تقاريرهم إلى اللجنة والتحاور معها.

7 - *تقرر ذلك.*

8 - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على تنظيم الأعمال، بالصيغة الواردة في الوثيقة A/C.3/79/L.1، رهناً بإدخال تعديلات عليه.

9 - *تقرر ذلك.*

10 - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في أن تحيط علما بحالة الوثائق المعروضة في هذه الدورة، بالصيغة الواردة في الوثيقة A/C.3/79/L.1/Add.1.

11 - *تقرر ذلك.*

البند 26 من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/79/154)

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والأسرة (A/79/61-E/2024/48 و A/79/157 و A/79/167)

(ج) محو الأمية من أجل الحياة: صياغة خطط المستقبل (A/79/155)

12 - **السيد حنيف** (الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية)، تكلم باسم وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية: فقال إن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة منحرف عن المسار الصحيح بشدة. وبالمعدلات الحالية، سيبقى ما يقرب من 7 في المائة من البشر في فقر مدقع في عام 2030. وتهدد حالات الجفاف والفيضانات والكوارث ذات الصلة الأمنَ الغذائي وسبل العيش. وعلى الرغم من أن البيانات تقدم صورة تثير الأسى، فإن هناك بريق أمل؛ إذ ارتفع معدل الوصول إلى الإنترنت بنسبة 70 في المائة خلال السنوات الثماني الماضية، ويوفر نشر مصادر الطاقة المتجددة طريقًا نحو انتقال عادل في مجال الطاقة، واستجابة فعالة للتحديات المناخية.

13 - ومضى يقول إنه ستكون هناك ثلاث فرص قادمة لتحسين حياة الناس. وتكمن الفرصة الأولى في متابعة مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. والفرصة الثانية هي مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، الذي سيعقد في عام 2025، والذي يجب أن يعزز الالتزام المقطوع في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب، ويجب أن يضمن أن تصبح النتائج الاجتماعية محورية في عملية صنع السياسات في جميع القطاعات. وتكمن الفرصة الثالثة في التمويل، الذي يجب أن يعمل لصالح الشعب وليس العكس. ولا تزال بلدان كثيرة جدا تنفق على خدمة الديون أكثر ما تنفق على الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية، وسيتيح المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في حزيران/يونيه 2025 فرصة لتغيير هذا الوضع. ويجب أن يفتح المؤتمر آفاقاً جديدة لتمويل الحماية الاجتماعية. وينبغي اتخاذ إجراءات عالمية لدعم الالتزامات الوطنية بتوفير الحماية الاجتماعية، ويجب تهيئة بيئة تمويلية يحقق فيها كل استثمار في التنمية تقدماً في البعد الاجتماعي لخطة عام 2030. ويجب على المجتمع الدولي أن يعزز العمل العالمي الذي يؤدي إلى إحراز تقدم ملموس نحو الارتقاء بالحياة اليومية وتحسين التجارب المعيشية، وليس فقط النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

14 - **السيد كاتوانغا** (مدير شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، قال، في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن المعلومات والتكنولوجيات الرقمية للنهوض بالتنمية الاجتماعية: الفرص والتحديات من أجل تحسين السياسات الاجتماعية (A/79/154)، إن التقرير يناقش كيف يمكن للتكنولوجيات الرقمية أن تدعم النهوض بالتنمية الاجتماعية من خلال تعزيز ربط الجميع بالإنترنت فعلياً، وكذلك السبل التي يمكن للحكومات من خلالها تعزيز كفاءة وفعالية وشمول السياسات الاجتماعية من خلال استخدام هذه الأدوات. ويخلص التقرير إلى أنه ينبغي لدى إدماج المعلومات

والتكنولوجيات الرقمية في السياسات الاجتماعية الاسترشاد بأهداف التنمية الأوسع نطاقاً التي تحبذ شمول الجميع والإنصاف الاجتماعي، وتوفر الحماية لحقوق الإنسان، وتعود بالنفع على الجميع.

15 - ومضى يقول إن تقرير الأمين العام عن الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية الثلاثين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها (A/79/61-E/2024/48) يتناول أثر الاتجاهات الديمغرافية على الأسر، ويشير إلى أن كفالة الحصول على خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ينبغي أن تظل من الأولويات. ويوصي التقرير بالاستثمار في المواقع والبرامج المشتركة بين الأجيال، بالإضافة إلى نظم الرعاية الأسرية لكبار السن، خاصة في مجال الرعاية الطويلة الأجل. ويسلط التقرير الضوء أيضا على المبادرات المتخذة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين للسنة الدولية للأسرة.

16 - وأردف قائلا إن تقرير الأمين العام عن متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (A/79/157) يقدم لمحة عامة عن تطبيق مفهوم التضامن بين الأجيال في سياق مجالات السياسة العامة. ويسلط التقرير الضوء على الفرص المتاحة لأفراد الأجيال الحالية والمقبلة من كبار السن والتحديات التي يواجهونها، ويشدد على ضرورة إجراء تحولات جريئة، بما في ذلك الإصلاح الهيكلي وأسواق العمل القابلة للتكيف والسياسات الأسرية والسياسات التي تعزز رأس المال البشري ونظم الحماية الاجتماعية. ويشدد التقرير على العلاقة بين نهج مسار الحياة والترابط والتضامن والتفاعل المتبادل بين الأجيال داخل الأسرة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية.

17 - وتابع يقول إن تقرير الأمين العام عن التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وبمشاركتهم* يقدم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز، ويحدد خطوات ملموسة للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ولأجلهم وبالتعاون معهم. ويوفر التقرير لمحة عامة عن تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على الأشخاص ذوي الإعاقة، ويسلط الضوء على السياسات والمبادرات التي تتخذها الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة. ويخلص التقرير إلى أن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية فرصتان حاسمتان للنهوض بإطار متجدد متعدد الأطراف للتنمية المستدامة يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم ورفاههم ومنظوراتهم.

18 - **السيد دينيس** (ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قال إنه يجب سد الفجوات الرقمية إذا ما أريد للناس أن يحصلوا بشكل كامل ومتكافئ على الفرص التي يتيحها التحول الرقمي. ويجب تمثيل النساء والفتيات تمثيلاً كاملاً في وضع مفاهيم التكنولوجيات الرقمية وإنشائها واستخدامها. ويمكن لهذه التكنولوجيات أن تيسر إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيما في مجالي التعليم والرعاية الصحية. ومع ذلك، هناك أيضًا مخاطر كبيرة، بما في ذلك الإقصاء والتمييز الرقميان، خاصة بالنسبة للنساء والفتيات، وانتهاك الحق في الخصوصية. وتشكل معالجة هذه القضية الرئيسية التزاما من الالتزامات المقطوعة في التعاهد الرقمي العالمي. ولذلك ينبغي اعتماد أطر قانونية شاملة من أجل التمكن من استغلال إمكانات الرقمنة وفي الوقت نفسه حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على شبكة الإنترنت وخارجها. وينبغي أن تحمي التكنولوجيا الرقمية أولاً وقبل كل شيء حقوق الإنسان وسيادة القانون وأن تعززها، وتدعم الديمقراطية، وتضمن أن يتصرف جميع الجهات الفاعلة الرقمية بمسؤولية وأمان. وختم كلامه قائلا إن وفد بلده يود أن يعرف ما هي الخطوات الملموسة التي يمكن أن تتخذها الدول لمعالجة الفجوة الرقمية بين الجنسين، وما هو

* عُمم لاحقا بوصفه الوثيقة A/79/372.

نوع التشريعات التي يجب سنها، بخلاف القوانين التي تدعم الحق في الخصوصية وحماية البيانات، لضمان بيئة عادلة وآمنة على الإنترنت للجميع.

19 - **السيد النحاس** (الجمهورية العربية السورية): قال إن التقرير المتعلق بالمعلومات والتكنولوجيات الرقمية للنهوض بالتنمية الاجتماعية (A/79/154) يتسم بأهمية خاصة في ضوء التكنولوجيات الجديدة والناشئة واتساع الفجوة الرقمية. ويتناول الفصل الثاني من التقرير المعوقات التي تقف في سبيل ربط الجميع بالإنترنت فعليا، ولكنه لم يذكر العقوبات غير القانونية المفروضة على بلدان مثل بلده، والتي لها تأثير سلبي على إمكانية الوصول الرقمي. وقد أدت العقوبات، أو ما يُعرف بالتدابير القسرية الأحادية الجانب، إلى تعذر الوصول إلى مئات إن لم يكن آلاف المواقع الإلكترونية، بما في ذلك المواقع التعليمية والعلمية والثقافية، مما يؤثر على النساء والفتيات كما يؤثر على أي شخص آخر في سوريا. ويجب أن تؤخذ هذه العوائق في الاعتبار عند صياغة التقرير المقبل. وفي الختام، أعرب عن رغبته في التأكيد على ضرورة عدم تدخل التشريع في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

20 - **السيدة باناكين إيليل** (الكاميرون): قالت إن المؤتمر العالمي المشترك بين الأجيال، الذي عُقد في تموز/يوليه 2023 في واشنطن العاصمة، قد نُظمت على هامشه مناسبة أبرزت أن التغيرات الديموغرافية يمكن أن تؤدي إلى تعزيز الأسر. وأعربت عن اهتمام وفد بلدها بمعرفة المزيد عن كيفية حدوث ذلك.

21 - وأعربت عن قلق وفد بلدها إزاء الطريقة السلبية التي تم بها تصوير الخصوبة في التقرير، الذي يذكر أن الخصوبة المرتفعة هي أحد العوامل التي تسهم في وفيات الأمهات. ويذكر التقرير أيضاً أن الأسر، في المناطق ذات الخصوبة المرتفعة، كثيراً ما تعاني من انتقال الفقر بين الأجيال وتكابد من أجل تلبية الاحتياجات الغذائية والتعليمية لأطفالها، ويشير إلى أن ارتفاع معدلات الخصوبة لدى المراهقات له عواقب سلبية على صحة المرأة ورفاهها وتحصيلها التعليمي. وأعربت عن رغبة وفد بلدها في أن يسمع المزيد عن الفرص التي تتيحها الخصوبة المرتفعة، وكيف يمكن للبلدان الاستفادة من معدلات الخصوبة المرتفعة لديها للنهوض بتنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

22 - **السيدة رزق** (مصر): قالت إن التنمية الاجتماعية لا تزال محورية في الوقت الذي يستعد فيه المجتمع الدولي لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية. وفي مجال العدل المناخي، من المهم الوفاء بالتزامات التمويل المقطوعة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس لمساعدة البلدان النامية على التكيف مع تغير المناخ. وعلى الرغم من إمكانية استخدام التكنولوجيات الرقمية لتعزيز السياسات الاجتماعية، يمكنها أيضا أن تفرض تحديات على النسيج الاجتماعي من خلال التأثير السلبي على العلاقات داخل الأسر والمجتمع.

23 - **السيد كاتوانغا** (مدير شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال فيما يتعلق بالتشريعات الممكنة إن التقرير المتعلق بالمعلومات والتكنولوجيات الرقمية للنهوض بالتنمية الاجتماعية (A/79/154) يقدم توجيهات بشأن السياسات التي ينبغي أن تحظى بالأولوية من أجل سد الفجوات الرقمية وتعزيز الشمول الرقمي من خلال النهوض بالاتصال الرقمي الشامل للجميع والمجدي، ودعم الحق في الخصوصية وحماية البيانات من خلال إنشاء إطار لإدارة البيانات. وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى التي أثيرت، لا توجد توصيات محددة في الوقت الحالي، ولكن ستؤخذ في الاعتبار في المرحلة التالية من المناقشات.

24 - **السيد مينشنبرغ** (مدير مكتب نيويورك لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)): قال، في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن محو الأمية من أجل التمكين والتحول (A/79/155)، إن التقرير يقدم لمحة عامة عن المشهد العالمي لمحو الأمية، ويسلط الضوء على التقدم المحرز والتحديات الرئيسية والأنشطة التي تضطلع بها الدول الأعضاء والشركاء. ويتضمن التقرير توصيات لمواصلة تعزيز محو الأمية في إطار خطة عام 2030، ومتابعة قمة تحويل التعليم لعام 2022 وما بعد ذلك.

25 - ومضى يقول إنه رغم إحراز تقدم منذ عام 2015، لا يزال هذا التقدم غير كافٍ ومتفاوتًا. فأربعة من كل 10 أطفال لا يحققون المستوى الأساسي من الكفاءة في القراءة بنهاية مرحلة التعليم الابتدائي. ويعاني التعليم منذ فترة طويلة من نقص مزمن في التمويل، ويتمثل التحدي في ضمان الإنصاف والجودة. وأعرب عن أمله في أن يتيح المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في عام 2025 فرصة لتلبية الاحتياجات التعليمية. ويسلّط التقرير الضوء أيضا على المخاطر والفرص التي تطرحها رقمنة المجتمع. ويؤدي محو الأمية دورًا رئيسيًا في تمكين الأفراد من التكيف مع عالم أكثر رقمية، ومن المهم تعزيز التفكير النقدي والمواطنة والتثقيف من أجل السلام والتعددية والتحول الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 ستساعد نظم التعليم على التكيف مع الأزمات المستقبلية.

26 - وأردف قائلا إن الدول الأعضاء والشركاء نفذوا، منذ عام 2022، مجموعة من الأنشطة على جميع المستويات للنهوض بمحو الأمية، والتي تتماشى مع المجالات الخمسة ذات الأولوية لاستراتيجية اليونسكو لمحو أمية الشباب والكبار وخطة عملها (2020-2025). وتشمل هذه الأنشطة وضع سياسات واستراتيجيات وطنية لمحو الأمية من منظور التعلّم مدى الحياة؛ والجهود الرامية إلى التصدي لتلبية احتياجات التعلّم لدى الفئات السكانية المحرومة، لا سيّما النساء والفتيات؛ وإجراءات تسخير التكنولوجيات الرقمية لتوسيع نطاق إمكانية الوصول وتحسين نتائج التعلم. وينبغي النظر إلى محو الأمية كسلسلة متصلة مدى الحياة، وتبذل الجهود لتحسين رصد محو الأمية من أجل تقديم صورة أكثر دقة. ولهذا السبب، يوصي التقرير بإدراج رؤية عام 2030 لمحو الأمية ومنظور التعلم مدى الحياة في السياسات والاستراتيجيات الوطنية.

27 - واختتم كلامه قائلا إن الجهود المنسقة والمستديمة المبذولة من خلال الآليات والشراكات الرئيسية أمر حيوي. وتشمل هذه الجهود اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى المعنية بهدف التنمية المستدامة 4 الخاص بالتعليم حتى عام 2030 والاجتماع العالمي للتعليم، مما سيشكل لحظة رئيسية لتقييم التقدم المحرز على المستوى الوطني وتسليط الضوء على الاستراتيجيات الفعالة.

28 - **السيد دينيس** (ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قال إن الاتحاد الأوروبي، بوصفه المستثمر الرئيسي في التعليم في جميع أنحاء العالم، ملتزم التزاما كاملا بتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن ترحيب الاتحاد بتوصية التقرير بالتركيز بشكل خاص على احتياجات محو الأمية لدى السكان المحرومين. ويخصص الاتحاد الأوروبي، من خلال استراتيجيته للاستثمار في البوابة العالمية، موارد لمشاريع تهدف إلى توفير التعليم الجيد الشامل للجميع، مع التركيز بشكل خاص على النساء والفتيات. ويمثّل تعزيز المساواة بين الجنسين في مجال محو الأمية ومن خلاله عاملا أساسيا لتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة. وتساءل عن الخطوات الأولى التي يمكن أن تتخذها الدول لضمان عدم إهمال الفئات السكانية الضعيفة في سياق محو الأمية، وكيف يمكن للدول أن تتأكد من تلبية الاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات بشكل كامل.

29 - **السيدة رزق** (مصر): قالت إن هناك العديد من الروابط المتداخلة التي يجب مراعاتها فيما يتعلق بكل من محو الأمية بالمعنى التقليدي ومحو الأمية الرقمية. وأعربت عن اهتمام وفد بلدها بمعرفة كيف تستفيد اليونسكو من الشراكات لمعالجة الفجوات في محو الأمية في البلدان النامية وغياب الإنصاف والمساواة في محو الأمية والتعليم بشكل مثير للجزع. وتشير الإحصاءات إلى أن أعداداً كبيرة من النساء في البلدان العربية تتلقى التعليم والتدريب، خاصة في المجالات العلمية والتكنولوجية، لكن ذلك لا ينعكس بالضرورة في مكان العمل. والسؤال هو كيفية الاستفادة من ذلك من أجل النهوض بالأهداف المنشودة للمرأة في مجال التعليم. وختمت كلامها قائلة إنها تود أن تعرف كيف تتناول منظمة اليونسكو هذه الجوانب.

30 - **السيدة فانغانسورين** (منغوليا): قالت إن وفد بلدها، بوصفه واضع المسودة الأولى لقرارات الجمعية العامة بشأن محو الأمية والتعليم من أجل الديمقراطية، يود أن يثني على اليونسكو لقيامها بقيادة وتنسيق خطة التعليم لعام 2030 من خلال تنفيذ استراتيجية التحالف العالمي لمحو الأمية في إطار التعلم مدى الحياة ومواصلة تقديم الدعم للدول الأعضاء.

31 - ومضت تقول إن مشهد محو الأمية يتغير. فلم يعد الحديث يدور حول محو الأمية الأبجدية أو الرقمية فحسب، بل إنه تطور ليشمل محو الأمية الرقمية والمهارات اللازمة للتعامل مع بيئة رقمية. ومع ذلك، يجب أن تظل خطط محو الأمية والتعليم في قلب التنمية الاجتماعية. وتساءلت عما إذا كان من الممكن مواصلة مناقشة هذه المسألة، وما هي الدراسات والإجراءات والبرامج التي أجرتها أو ستجريها اليونسكو والوكالات الأخرى ذات الصلة في هذا الصدد.

32 - **السيدة دابو نداياي** (مالي): قالت إن وفد بلدها لديه انطباع بأن محو الأمية موحد، وهو ما يمكن أن يكون عاملا مقيدا؛ وربما ينبغي أن يأخذ في الاعتبار البيئة الثقافية والأساليب المحلية. و الهدف الأساسي هو التعليم، لا سيما في البلدان التي تعاني من أزمات مثل بلدها.

33 - **السيد كريديلكا** (بلجيكا): قال إن جميع مجالات التعليم هي جوانب هامة للتعليم من أجل التنمية ومن أجل السلام؛ وهي تتضمن التعليم الفني والمهني، الذي يمكن الشباب من العثور على عمل. وسأل مدير مكتب المنظمة في نيويورك عن رأيه في موقف الدول الأعضاء في اليونسكو فيما يتعلق بتطور برامج التعليم الفني والمهني في المنظمة في السنوات القادمة.

34 - **السيد مينشنبرغ** (مدير مكتب نيويورك لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو): قال إن من الحيوي أن يشمل محو الأمية جميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات السكانية المحرومة، ولهذا السبب فإن تعليم الفتيات أمر بالغ الأهمية. وسيكون الإنصاف والشمول في محور الاجتماع العالمي المقبل المعني بالتعليم، الذي سيعقد في البرازيل في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2024؛ وسيتيح الاجتماع فرصة للدول الأعضاء في اليونسكو لتبادل أفضل الممارسات والتعهد بالتزامات فيما يتعلق بهذا الجانب الهام من برنامج محو الأمية.

35 - ومضى يقول إن محو الأمية الرقمية يشكل تحدياً، ولكنه يتيح فرصاً أيضاً. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار في جميع المناقشات المستقبلية، خاصة فيما يتعلق بالبرامج العملية. وأطلقت اليونسكو في الأشهر الأخيرة إطارين لكفاءات الذكاء الاصطناعي، أحدهما للطلاب والآخر للمعلمين. وجاء ذلك نتيجة أول اجتماع على الإطلاق لوزراء التعليم من جميع أنحاء العالم لمناقشة تأثير الذكاء الاصطناعي في الفصول الدراسية وعلى التعليم بشكل عام. وسيوجّه الإطاران البلدان في مجال دعم الطلاب والمعلمين لفهم الطاقات

الكامنة للذكاء الاصطناعي وكذلك المخاطر، حتى يتمكنوا من المشاركة بطريقة آمنة وأخلاقية ومسؤولة في ميدان التعليم وخارجه.

36 - وأردف قائلا إن المسألة الثانية التي لا تقل أهمية هي التعليم لمنع النزاعات. وستطلق اليونسكو برنامجًا رائدًا جديدًا حول التعليم من أجل السلام لتوفير مجموعة من المعايير العالمية التي ستدعم البلدان في تنفيذ التعليم من أجل السلام. وسيستند إلى توصية اليونسكو الخاصة بالتربية والتعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة التي اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو قبل بضعة أشهر.

37 - وتابع يقول إن التعليم الفني والمهني في صميم ولاية اليونسكو، وهو موضوع تعكف عليه المنظمة بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وقال إنه يتوقع أن يكون ذلك من المسائل التي ستناقش في مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية.

38 - **السيدة دريويش** (رئيسة شؤون منظومة الأمم المتحدة ومكتب نيويورك في برنامج متطوعي الأمم المتحدة): عرضت تقرير الأمين العام عن خطة العمل من أجل إدماج العمل التطوعي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030[**]، فقالت إن التقرير أُعد في منتصف عقد العمل والإنجاز من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وفي سياق تركز فيه الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرون على وضع استجابات فعالة للنزاعات وتغير المناخ، ويتزايد فيه الاعتراف بالدور الذي يؤديه المتطوعون في التصدي لهذه التحديات وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

39 - ومضت تقول إن التقرير يسلط الضوء على الأنماط والاتجاهات في العمل التطوعي، ويثني على الدول الأعضاء لتهيئة بيئة مواتية للعمل التطوعي. ويؤدي المتطوعون أدواراً نفيسة في صنع القرار وتقديم الخدمات وإيجاد حلول مبتكرة على المستويين المحلي والوطني. وقد أدمجت غالبية الدول الأعضاء، بالشراكة مع كيانات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين، العمل التطوعي في خططها واستراتيجياتها وسياساتها الإنمائية الوطنية، ويقدم المتطوعون المساعدة إلى مَن هم أكثر تعرضاً للتهميش ويزودونهم بسبل التمكين.

40 - وفي الفترة من 2021 إلى 2023، ارتفعت النسبة المئوية للاستعراضات الوطنية الطوعية التي تشير إلى مساهمة المتطوعين في أهداف التنمية المستدامة من 63 في المائة إلى 82 في المائة، مما يعكس جهود الدول الأعضاء من بلدان الشمال وبلدان الجنوب على حد سواء لتبني العمل التطوعي. وعلاوة على ذلك، جرى التنويه بالعمل التطوعي فيما لا يقل عن 43 من أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة التي بدأ تنفيذها فيما بين عامي 2021 و 2023، الأمر الذي يدلل على إحراز تقدم في إدماج العمل التطوعي من قبل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

41 - وأردفت قائلة إن التقرير يشير إلى أن العمل التطوعي يعزز الشمول والمشاركة، ويوصي بتوسيع نطاق إمكانية الوصول إلى المبادرات والفرص التطوعية، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة. ويبرز التقرير أيضا أن العمل التطوعي يساعد الناس على اجتياز الفترات الانتقالية بين مراحل الحياة، ويشجع المجتمعات المحلية على تحسين شبكات الدعم. وفي حين يشير التقرير إلى إحراز تقدم في قياس حجم ونطاق مساهمات المتطوعين في التنمية، فإنه يشجع على مزيد من الاستثمارات والالتزامات لجمع البيانات عن العمل التطوعي من أجل إثراء عملية صنع القرار بشأن التخطيط وإدماج العمل التطوعي في التنمية بشكل أفضل.

** عُمم لاحقا بوصفه الوثيقة A/79/376.

42 - **السيدة ماهلر** (الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان): عرضت تقريرها عن الأجيال المقبلة من كبار السن (A/79/167)، فقالت إنه تم الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للولاية المنوطة بمنصبها في عام 2024. وعلى الرغم من التحديات المتعلقة بالميزانية، فقد تم الحفاظ على مستوى عالٍ من المشاركة في الولاية، بسبل منها تنظيم فعاليات مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والدول الأعضاء، بهدف تعزيز حقوق الإنسان لكبار السن. وفي عام 2024 أيضاً، اختتم الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة ولايته.

43 - ومضت تقول إن العالم يواجه تحوّلاً ديموغرافيًا نحو سكان سيصبحون أكبر سنًا وأكثر تنوعًا مما كان عليه الحال في أي وقت مضى. وتتطلب الزيادة المتوقعة بنسبة الضعفين في العدد المطلق لكبار السن بحلول عام 2050، والارتفاع المتوقع في نسبة من تبلغ أعمارهم 65 عامًا أو أكثر إلى 17 في المائة، اتخاذ إجراءات وإعادة التفكير في التنمية والقانون والسياسة نحو نهج حقيقي لدورة الحياة. ومن الضروري الاستفادة الكاملة من تنوع كبار السن ومساهماتهم المحتملة من خلال ضمان تمتعهم الكامل بحقوق الإنسان الخاصة بهم. وهناك حاجة ملحة لإجراء تغييرات هيكلية لدعم تلك الفئة من السكان، ولكن على الرغم من بعض الخطوات الإيجابية، لا يزال كبار السن مهملين إلى حد كبير في الإطار الدولي، مما يؤدي إلى تفويت الفرص على الفئة العمرية الأسرع نموًا في العالم وتجاهل احتياجاتها ومساهماتها المحتملة.

44 - وأردفت قائلة إن الأمن الاقتصادي لا يزال يمثل تحديًا كبيرًا في مختلف أنحاء العالم، حيث تتأثر المسنات بشكل غير متناسب. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما يستبعد كبار السن من عمليات التخطيط العام، بسبب عوائق مثل الأمية الرقمية والعزلة الاجتماعية، مما يعيق مشاركتهم في القرارات التي تؤثر مباشرة على حياتهم، ويحرم المجتمع من اكتساب قدرة أكبر على الصمود من خلال التجارب التي عاشوها. وتفتقر الأطر الحالية إلى حظر صريح للتمييز على أساس السن، مما يعزز نُهج الرعاية الاجتماعية التي تعامل كبار السن على أنهم معالون ومتلقون للرعاية بدلاً من اعتبارهم أصحاب حقوق ودور فاعل. ومما يبعث على القلق بشكل خاص استمرار التمييز الهيكلي ضد كبار السن، الذي يتفاقم بسبب عدم وجود صك دولي ملزم قانوناً مكرس لحماية حقوق كبار السن. وينبغي للدول الأعضاء العمل على وضع صك من هذا القبيل ينص على التزامات وتوجيهات واضحة. وتضم التدابير الشاملة لمعالجة التمييز الهيكلي ضد كبار السن حملات التوعية العامة، وإدماج كبار السن في جميع مستويات صنع السياسات، واعتماد قوانين وسياسات شاملة للجميع وغير تمييزية. وستضمن برامج محو الأمية الرقمية المصممة خصيصاً لكبار السن حصولهم على الأدوات والمهارات والتكنولوجيات اللازمة للمشاركة الكاملة في عالم تزداد رقمنته.

45 - وتابعت تقول إنه مع اعتماد ميثاق المستقبل أصبح من الواجب عدم تخلف كبار السن عن الركب أو النظر إليهم بوصفهم متلقين سلبيين للرعاية، بل كمساهمين في المجتمع بمعارفهم وخبراتهم القيّمة. ويجب أن تصبح أطر العمل شاملة وممثلة لجميع الأجيال حقا. ويمكن أن يساعد تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير في صوغ مستقبل عادل يحترم حقوق وكرامة السكان المسنين، ويضمن حصول كل إنسان على فرصة القيام بدور فعال في مستقبل مشترك. وقالت إن مسؤولية ضمان مستقبل ملائم لكبار السن تقع على عاتق الجميع، لأن شباب اليوم هم كبار السن غدا.

46 - **السيد إسكوبار** (الأرجنتين): قال إن إشارات الخبيرة المستقلة إلى التضامن بين الأجيال يمكن أن تكون نقطة انطلاق لزيادة الاهتمام بكبار السن. وليس هناك أي صك دولي ملزم قانوناً بشأن مكافحة عدم

بروز كبار السن أو انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بهم، ولا توفر هيئات رصد المعاهدات القائمة أشكال الحماية اللازمة لهم. وفي هذا السياق، تساءل فيما يتعلق بالتمييز ضد كبار السن على وجه الخصوص عما يمكن أن تفعله الدول لتعزيز الروابط بين الأجيال اللازمة لمكافحة التمييز ضد كبار السن بفعالية مع إظهار قدرات كبار السن في الوقت نفسه.

47 - **السيد غيرا** (البرتغال): قال إنه على الرغم من وجود إشارة واحدة فقط إلى كبار السن في ميثاق المستقبل الذي اعتُمد مؤخرا، فإن هذا الميثاق وإعلان الأجيال المقبلة يتضمنان عدة إشارات إلى التضامن بين الأجيال، وهو ما يمكن أن يكون فرصة سانحة لتعزيز بروز كبار السن. واستفسر عن التدابير الملموسة التي يمكن أن تضعها الدول لزيادة تعزيز البعد المشترك بين الأجيال من أجل حماية حقوق كبار السن على نحو أكثر فعالية، وتساءل عما إذا كان الحوار والتضامن بين الأجيال يمكن أن يسهما في تحقيق هذه الغاية للأجيال الحالية والمقبلة من كبار السن.

48 - **السيد غاريدو ميلو** (شيلي)، تكلم أيضا باسم الأرجنتين، وإكوادور، وإندونيسيا، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبنما، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، والسلفادور، وسلوفينيا، وغواتيمالا، والفلبين، وقطر، وكوستاريكا، وكولومبيا، وماليزيا، والمكسيك، وهندوراس، باعتبارها أعضاء آخرين في مجموعة أصدقاء كبار السن، وتساءل كيف يمكن للدول الأعضاء أن تدمج حقوق الأجيال المقبلة من كبار السن بشكل أفضل في الأطر العالمية القائمة، بما في ذلك الأطر المتعلقة بالعمل المناخي والحماية الاجتماعية والتنمية المستدامة، وما هي التدابير التي يمكن استخدامها لتعزيز قدرة المؤسسات والمجتمعات المحلية على الصمود بهدف دعم كبار السن في مواجهة التحديات العالمية في المستقبل.

49 - **السيدة ريوس بالبينو** (البرازيل): قالت إن وفد بلدها إذ يعترف بجهود الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، يؤيد توصيته بالنظر، دون تأخير، في التفاوض بشأن صك دولي ملزم قانونا لتعزيز جميع حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن وحمايتها وكفالة الاعتراف بها وإعمالها على قدم المساواة، وفي اعتماد هذا الصك. والآن وقد انتهت ولاية الفريق العامل، من الضروري الحفاظ على بروز مسألة الشيخوخة. وتساءلت عن السبل الكفيلة بضمان حماية واحترام حقوق ورفاه الأشخاص مع تقدمهم في السن، وكفالة أن يكون المستقبل ملكا لكل الأجيال، بما في ذلك كبار السن.

50 - **السيدة رينا - بارون** (المكسيك): قالت إنه نظرا لأن كبار السن يمثلون إحدى أكثر الفئات تنوعا ونموا في المجتمع، فمن الضروري تنفيذ إجراءات ملموسة لضمان حقوقهم من خلال تلبية احتياجاتهم الخاصة، من أجل بناء مستقبل أكثر شمولا للجميع. ونظرا للأشواط المتقدمة المحرزة في مجال الرعاية الطبية، من الضروري ضمان أن يعيش كبار السن بكرامة واستقلالية وإعطاء الأولوية لمشاركتهم الفعالة في المجتمعات المحلية، مع الاعتراف بأن الشيخوخة تجربة فريدة لكل شخص. وأعربت عن تأييد وفد بلدها الدعوة إلى إجراء تغييرات هيكلية في السياسات العالمية لدعم سكان العالم، الذين يتقدمون في السن. وعلى الرغم من أن الفريق العامل المفتوح العضوية قد اختتم ولايته، فمن الضروري أن يظل تركيزه منصبًا على المستقبل. وسألت كيف يمكن للأمم المتحدة في نيويورك إحراز تقدم فعال ومستدام في حماية حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن.

51 - **السيدة آل ثاني** (قطر): قالت إن تقرير الخبيرة المستقلة شامل ويتضمن معلومات وتوصيات هامة لبناء مجتمع أكثر مراعاة لكبار السن. وفي الوقت الذي يتم فيه التطلع إلى المستقبل من خلال ميثاق المستقبل وإعلان الأجيال القادمة وخطة عام 2030 وغيرها من الأطر الدولية ذات الصلة، من المهم ضمان عدم ترك كبار السن خلف الركب. وقالت إن قطر تعلق أهمية كبيرة على تعزيز وحماية حقوق كبار السن، وقد اتخذت تدابير تشريعية وسياسية وتنفيذية مختلفة لتحقيق هذه الغاية. وتقدم كل من المؤسسات العامة والخاصة خدمات متخصصة لكبار السن. وأردفت قائلة إن قطر عضو في مجموعة أصدقاء كبار السن ومجموعة أصدقاء الشيخوخة والتنمية المستدامة، وهما تشكلان منبراً هاماً للدعوة الجماعية للسياسات والبرامج التي تعزز رفاه كبار السن ومشاركتهم الفعالة في عمليات التنمية.

52 - **السيد زيتكو** (سلوفينيا): قال إن نسبة كبار السن تتزايد كل عام. ويمثل النهوض بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن، بمن فيهم المسنات، شرطا مسبقا لشمولهم الفعال في المجتمع وحمايتهم من العنف والإقصاء. ويتناول قانون الرعاية الطويلة الأجل الذي اعتمدته سلوفينيا في عام 2023 على وجه التحديد احتياجات كبار السن في مجالي الصحة والشمول الاجتماعي، وتستند استراتيجية الشيخوخة الفاعلة في البلد إلى النهج الشامل لدورة الحياة إزاء الشيخوخة الفاعلة والصحية. ويمثل المقرر 1/14 الصادر عن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، الذي يتضمن توصيات بشأن تحديد أوجه القصور، وقرار الجمعية العامة 324/78 ذو الصلة، خطوات حاسمة نحو زيادة تعزيز حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن. وأعرب عن تأييد وفد بلده القوي للتوصية المتعلقة بوضع صك دولي ملزم قانونا لحماية حقوق الأجيال الحالية والمقبلة من كبار السن. واستفسر عن أفضل السبل لمعالجة وضع كبار السن العالقين في براثن النزاعات المسلحة والعنف المتفشي.

53 - **السيدة روبنسون** (المملكة المتحدة): قالت إن توصيات الخبيرة المستقلة بشأن بناء مجتمع أكثر ملاءمة لكبار السن تحظى بالتقدير. ويجب أن تأخذ جميع البلدان في الاعتبار الزيادة المتوقعة في عدد كبار السن؛ ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد بناء أطر قانونية أقوى على المستويين الوطني والدولي. ويجدر الترحيب بالتقدم الذي أُحرز في الدورة الرابعة عشرة والأخيرة للفريق العامل المفتوح العضوية، والذي تُوِّج بقرار من الجمعية العامة. وفي تقرير نشره كبير الأطباء في إنجلترا عام 2023، حُدِّدت الشيخوخة الصحية كأولوية وطنية. وبالنظر إلى الزخم المتزايد لصالح إمكانية وضع معايير دولية بشأن حماية حقوق كبار السن، تساءلت عما يمكن أن تفعله الدول أيضاً لدفع النقاش الدولي بشأن أفضل السبل لتعزيز حماية حقوق الإنسان المكفولة لكبار السن.

54 - **السيدة تيودور - بيزيس** (كندا): قالت إنه من الضروري النظر في مستقبل شباب اليوم باعتبارهم كبار السن في الغد، وتحسينه. ويجب تفعيل الآليات الدولية للمساعدة في منح كبار السن، بكل تنوعهم، المستقبل المشرق الذي يستحقونه. وقالت إن كندا، التي تشارك بنشاط في مختلف آليات الأمم المتحدة الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان لجميع كبار السن، والتي تعد مؤيدة قوية للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة وقرار الجمعية العامة 324/78 بشأن النظر في المقرر 1/14 للفريق العامل، على استعداد لدعم المناقشات بشأن الخطوات التالية. وأعربت عن ترحيبها على وجه الخصوص بتوصيات الخبيرة المستقلة بشأن تعزيز الآليات القائمة لمكافحة التمييز ضد كبار السن بشكل أفضل، وقالت إن وفد بلدها يود أن يتعرف على أمثلة على الممارسات الجيدة المحلية أو الإقليمية أو الدولية التي ساعدت في مكافحة التمييز ضد كبار السن، وزادت من التضامن بين الأجيال.

55 - **السيد باديّا غونساليس** (كوبا): قال إن أكثر من 30 في المائة من سكان بلده سيبلغون 60 سنة أو أكثر في غضون 10 سنوات. ولذلك يؤيد وفد بلده الجهود الرامية إلى وضع صك دولي ملزم قانونا لتعزيز وحماية حقوق كبار السن ورفاههم. ومن أولويات حكومته ضمان أن يتمكن الناس من التقدم في السن بكرامة وفي ظل التمتع الكامل بحقوقهم، وذلك على الرغم من التحديات التي تفرضها التدابير القسرية الأحادية الجانب. وطلب رأي الخبيرة المستقلة بشأن تأثير هذه التدابير على حياة كبار السن وتمتعهم بحقوقهم في البلدان التي تطبق فيها هذه التدابير، التي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. واستفسر أيضا عن معايير المقترحات الملموسة لمواصلة النهوض بتعزيز حقوق كبار السن.

56 - **السيدة مازاييفا** (الاتحاد الروسي): قالت إن وفد بلدها يتفهم، بالنظر إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي عقد مؤخرا، جاذبية دراسة تحديات حقوق الإنسان التي تواجه الأجيال المقبلة من كبار السن. ومع ذلك، يركز تقرير الخبيرة المستقلة بشكل مفرط على التنبؤ بالمشاكل المستقبلية الافتراضية وحلها بدلاً من حل المشاكل الحقيقية التي تؤثر على كبار السن اليوم. وفيما يتعلق باعتماد اتفاقية دولية منفصلة بشأن الشيخوخة، يتضمن المقرر 1/14 الصادر عن الفريق العامل المفتوح العضوية توصيات عديدة لمعالجة أكثر شواغل حقوق الإنسان إلحاحاً بالنسبة لكبار السن، والتي ينبغي إيلاؤها نفس القدر من الاهتمام. ولا تزال خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، 2002، معياراً عالمياً ذا صلة لحماية وتعزيز حقوق كبار السن.

57 - **السيدة بيرشتولد** (النمسا): تكلمت بصفتها مندوبة للشباب، فقالت إن توصية الخبيرة المستقلة بالاعتراف بالدور الحاسم للعلاقات بين الأجيال في تعزيز التماسك الاجتماعي أمر أساسي، نظراً لأن تعايش ما يصل إلى ستة أجيال معا قد يصبح القاعدة الجديدة. وهناك حاجة إلى حلول أكثر ابتكاراً قائمة على حقوق الإنسان ونهج يراعي عامل السن في المجتمع بأسره، من أجل تعزيز سياسات سوق العمل والأسرة والصحة والحماية الاجتماعية. ويجب إعادة التفكير في نظم الرعاية وإيلاء المزيد من التقدير لمقدمي الرعاية لكبار السن والقائمين عليها. وقالت إن النمسا استضافت مؤتمرين دوليين عُقدا مؤخرا بشأن حقوق الإنسان لكبار السن، وستظل منخرطة في هذه المسألة. واستفسرت عن أفضل الممارسات الدولية في مجال التدريب على المهارات الرقمية لكبار السن.

58 - **السيدة غرانادوس** (مالطة): قالت إن وفد بلدها يوافق على أن الإطار الدولي الحالي لحقوق الإنسان لا يوفر الحماية الكافية لحقوق كبار السن في مواجهة التمييز ضدهم، والأشكال الأخرى المتقاطعة من التمييز على أساس الهوية في كثير من الأحيان. ويجب أن تعكس القوانين والسياسات التجارب المتنوعة للشيخوخة، حيث إن المسنات، والمسنين ذوي الإعاقة، وكبار السن المنتمين للأقليات معرضون بشكل كبير لخطر العنف وسوء المعاملة والإهمال. ومن الضروري تهيئة بيئات مراعية للسن وضمان حصول كبار السن على الرعاية الصحية الشاملة لبناء مجتمعات تقدر جميع المواطنين على قدم المساواة. وبما أن الحوار بين الأجيال يعزز التفاهم المتبادل بين الشباب وكبار السن، وهو أمر أساسي لضمان قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في المدى الطويل، تساءلت عن الكيفية التي يمكن بها للحكومات والهيئات الدولية تعزيز التعاون بين الأجيال.

59 - **السيدة عبد الكريم** (ماليزيا): قالت إنه مع تحول بلدها إلى دولة آخذة في الشيخوخة، تتخذ حكومة بلدها خطوات لتلبية احتياجات كبار السن وضمان تمتعهم الكامل بحقوقهم وتمكينهم من العيش بكرامة. وفي هذا الصدد، يجري وضع مخطط أولي لخطة شاملة للشيخوخة على مستوى الدولة، مع إعطاء الأولوية

للاقتصاد والتعليم والتمويل والصحة والرفاه؛ وتجري صياغة مشروع قانون لتعزيز إطار الحماية القانونية؛ ويتم تحسين النظام الوطني لتسجيل كبار السن من أجل فهم احتياجاتهم وتلبيتها بشكل أفضل. وقالت إن حكومة بلدها تعمل أيضا على رفع مستوى الوعي العام بشأن رعاية كبار السن، لتحدي القوالب النمطية السلبية المرتبطة بالشيخوخة وتنمية مجتمع يقدر ويحترم مساهمات أفراده من كبار السن. وتساءلت عن التدابير الإضافية التي يمكن أن تنفذها الحكومات لسد الفجوات بين الأجيال من أجل مكافحة التمييز ضد كبار السن والتمييز على أساس السن.

60 - **السيدة شولر** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قالت إن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزما بتمكين كبار السن وتعزيز رفاههم، وكذلك بالحفاظ على حقوق الإنسان والحريات الأساسية غير القابلة للتجزئة والمتأصلة فيهم، بما في ذلك حقوق وحريات الأشخاص ذوي الإعاقة. ولا يمكن ضمان مشاركتهم الكاملة في المجتمع إلا من خلال الجهود المشتركة للقضاء على التمييز الهيكلي ضد كبار السن وتحسين فرصهم الاقتصادية ومشاركتهم في جميع المجالات، بما في ذلك البيئة الرقمية. وتماشياً مع ميثاق المستقبل، فإن تعزيز الشراكات والتضامن بين الأجيال من خلال التفاعل الطوعي والبناء والمنتظم بين الشباب وكبار السن هو السبيل للمضي قدماً. ولذلك يجب أن تفيد السياسات والتشريعات جميع الفئات العمرية. وسألت كيف يمكن للدول الأعضاء أن تتصدى للحواجز وعوامل التمييز وعدم المساواة بين الجنسين التي تواجهها المسنات.

61 - **السيدة ديموستينوس** (قبرص): قالت إن الخبيرة المستقلة تشجع في تقريرها الدول الأعضاء على الاعتراف بدور العلاقات بين الأجيال في تعزيز التماسك الاجتماعي والتأثير في مسار حياة الفرد. وإدراكا من قبرص لكون كبار السن يمثلون شريحة هامة ومتنامية ولا غنى عنها في المجتمع، ولامتلاكهم ثروة من المعارف والمهارات والخبرات، فقد أدرجت الشيخوخة في صُلب سياساتها الوطنية، الاقتصادية والمتعلقة بالحماية الاجتماعية وبسوق العمل والصحة. وأُطلقت فعالية "دار المسنين" السنوية في عام 1999 من أجل تعزيز المشاركة النشطة لكبار السن في المسار الديمقراطي وضمان الدفاع عن حقوقهم ورفاههم في عملية صنع القرار، مما يؤثر بشكل كبير على صياغة السياسات وتنفيذها. ودُعي إلى المشاركة أيضا ممثلون عن "دار ممثلي الشباب"، مما يعزز الحوار بين الأجيال حول التحديات التي تواجهها كلتا الفئتين.

62 - **السيد بيدروسا** (بيرو): قال إن الزيارة التي قامت بها الخبيرة المستقلة إلى بيرو في وقت سابق من العام مكّنت بلده من تقوية التزامه بتعزيز وحماية حقوق كبار السن. وأعرب عن موافقة وفد بلده على ضرورة إدراج كبار السن بشكل كامل في الأطر المتعلقة بالحقوق، مع إيلاء اهتمام خاص للمسنات ومقدمي الرعاية، وكذلك على الحاجة إلى صك دولي ملزم قانونا لحماية حقوق كبار السن على الصعيد العالمي. وسيكمل هذا الصك اتفاقية البلدان الأمريكية الحالية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن. وتساءل كيف يمكن لمعاهدة عالمية لحقوق الإنسان لكبار السن أن تفيد البلدان المتوسطة الدخل مثل بلده، التي تشهد بالفعل شيخوخة السكان.

63 - **السيدة سورتو روساليس** (السلفادور): قالت إنه يجب معاملة كبار السن بكرامة واحتواء ودون تمييز. ومن المهم مكافحة التمييز الهيكلي ضد كبار السن وإشراكهم في وضع السياسات العامة، مع احترام استقلاليتهم والاعتراف بمساهماتهم القيّمة في المجتمع. وبالنظر إلى توقعات الخبيرة المستقلة، هناك حاجة إلى تغيير طريقة التعامل مع مسألة كبار السن من أجل إدراجهم في أطر حقوق الإنسان في المستقبل. ويؤيد وفد بلدها أيضاً وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن حقوق الإنسان لتلك الفئة السكانية. وتساءلت كيف يمكن

للدول الأعضاء أن تدمج حقوق الأجيال المقبلة من كبار السن بفعالية أكبر في الأطر العالمية القائمة، مثل الأطر المتعلقة بالعمل المناخي والحماية الاجتماعية والتنمية المستدامة. وتساءلت أيضا عن التدابير التي يمكن اتخاذها لتعزيز قدرة المؤسسات والمجتمعات المحلية على الصمود في دعمها لكبار السن في ظل التحديات العالمية المستقبلية.

64 - **السيدة إبريتش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن تقرير الخبيرة المستقلة يتناول مسألة متزايدة الأهمية، وهي الفجوة المتنامية عالمياً في نسبة الإعالة بين الراشدين الأكبر سناً والأشخاص الأصغر سناً. وتؤيد الولايات المتحدة تركيز التقرير على التصدي للإيذاء والعنف والتمييز الذي يواجهه كبار السن، الذين كثيرا ما يواجهون أشكالاً متقاطعة من التمييز وتحديات غير متناسبة في التمتع بحقوقهم. ولا تزال العقبات غير مرئية بسبب عدم جمع بيانات متسقة وبنيوية عن سبل عيشهم، فضلاً عن المواقف الراسخة اجتماعياً التي يُصنف فيها كبار السن على أنهم ضعفاء أو أعباء على المجتمع. وتدعم الولايات المتحدة البرامج التي توفر الحمايات لكبار السن من العنف والتمييز وتعزز في نفس الوقت إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والتكنولوجيات المساعِدة والتعليم والعدالة ومستويات المعيشة اللائقة، خاصة عندما لا توجد نظم حماية اجتماعية منصفة. وينبغي للدول الأعضاء أن تبذل هذه الجهود لصالح جميع الأشخاص.

65 - **السيدة رزق** (مصر): قالت إن حقوق الإنسان لكبار السن هي جزء من مسألة شيخوخة السكان الأكبر حجما، التي تناولتها خطة عمل مدريد. ويجب معالجة هذه المسألة، التي تؤثر أيضاً على فئات شباب اليوم، باعتبارهم كبار السن في الغد، من خلال سياسات التنمية الاجتماعية الشاملة التي تهدف إلى ضمان تمتع كبار السن بجميع حقوقهم. بيد أن وفد بلدها لا يؤيد تجزئة حقوق الإنسان، التي هي حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ويجب تطبيقها دون تمييز. وقالت إن القوانين الوطنية لبلدها المتعلقة بحقوق كبار السن لم توضع من منظور حقوق الإنسان فحسب، بل من منظور اجتماعي أيضا، لتستهدف احتياجاتهم من الرعاية والدعم، بوصفهم متلقين لهما ومساهمين فيهما على حد سواء، في سلسلة متصلة تتناول أيضا احتياجات المجتمع المحلي والمجتمع الوطني وتراعي دور الأسرة.

66 - **السيدة دابو نديايي** (مالي): قالت إن كبار السن في جميع أنحاء أفريقيا، وفي بلدها على وجه الخصوص، يعاملون معاملة القديسين. ولذلك، يؤيد وفد بلدها تماما تعزيز وحماية حقوقهم التي يُعترف بأنها غير قابلة للتجزئة. وينبغي للتنفيذ الناجح للبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق كبار السن في أفريقيا أن يدعم اعتماد صك دولي ملزم.

67 - **السيدة بلاكيت** (المراقبة عن منظمة فرسان مالطة المستقلة Sovereign Order of Malta): قالت إن طول العمر وحده لا يحدد المجتمع المزدهر. ويشمل الحق في الشيخوخة الكريمة والهادفة والمشمولة بالاحترام التمتع الكامل بحقوق الإنسان وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية والتحرر من التمييز والفقر والإهمال. ومع ازدياد متوسط العمر المتوقع في العالم وارتفاع نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 65 عاما أو أكثر، تصبح حماية حقوق كبار السن في الاستقلالية والمشاركة الاجتماعية والأمن الاقتصادي أكثر إلحاحا منها في أي وقت مضى، وتصبح كرامتهم، وهي ركيزة أساسية للمعاملة الإنسانية، معرضة للخطر بشكل متزايد. وهناك حاجة إلى اتخاذ قرارات أفضل لبناء عالم لا يكون فيه تمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان مجرد طموح بل واقعاً معيشاً.

68 - **السيدة ماهلر** (الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان)**:** قالت إن أهم التدابير هي تعزيز التضامن بين الأجيال من خلال الحوار ومكافحة التمييز ضد كبار السن والتمييز على أساس السن من خلال إشراك الأجيال الأكبر سنا والأصغر سنا في عمليات صنع القرار. ومن المشجع الاستماع إلى مندوبي الشباب وهم يتحدثون، حيث يظهر ذلك التضامن القائم حاليا بين الأجيال. ويظهر أيضا أن الدول تسير على الطريق الصحيح نحو اتخاذ تدابير في الوقت الحاضر من شأنها أن توفر مستقبلاً يستطيع فيه شباب اليوم التمتع بحقوق الإنسان الخاصة بهم. ويمتلك كبار السن معرفة وحكمة يجب أخذهما في الاعتبار في عمليات صنع القرار، بما في ذلك عندما يتصل الأمر بالتحديات المستقبلية، مثل تغير المناخ. ويجب أن يكون كبار السن قادرين على الحصول على المعلومات بصيغة ميسَّرة توفر إرشادات واضحة لكل من جيل الشباب وكبار السن، حتى يتمكن الجميع من المشاركة.

69 - ومضت تقول إنه من الضروري تحديد الثغرات ثم سدها من أجل تعزيز الأطر على المستوى الوطني. فمعظم الدساتير لا تتطرق إلى العمر كأساس للتمييز. ولذلك يمكن أن يكون إدراج ذلك في التشريعات الوطنية خطوة أولى من أجل القضاء على التمييز الهيكلي ضد كبار السن، الذي يحول دون النظر إلى الأجيال الحالية والمستقبلية من كبار السن على أنهم أصحاب حقوق. وعلى الرغم من أن خطة عمل مدريد قدمت توصيات لتوجيه عملية صنع السياسات، فإن هذه السياسات تحتاج إلى إدماجها في الأطر القانونية الوطنية، وتحتاج الدول الأعضاء إلى إرشادات بشأن أفضل السبل لتنفيذ التدابير ذات الصلة. وتقدم اتفاقية البلدان الأمريكية والبروتوكول الأفريقي توجيهات على المستوى الإقليمي، ولكن ليس لدى جميع المناطق مثل هذه الصكوك. ومن شأن صك دولي أن يدعم عملية التنفيذ ويسد الثغرات في الأطر الدولية الحالية فيما يتعلق بحقوق الإنسان لكبار السن. وتشمل الجوانب الأخرى توجيهات بشأن كيفية معالجة مثل هذه القضايا في تقارير الدول الأطراف، مما قد يؤدي إلى توصيات أفضل من هيئات المعاهدات. ويجب أيضا معالجة الجوانب المتعددة الجوانب المتعلقة بنوع الجنس، خاصة بالنسبة للمسنات، حيث كثيرا ما تتفاقم أوجه عدم المساواة في وقت لاحق من دورة الحياة.

70 - وختمت كلامها قائلة إنه يجب إذكاء الوعي بالتمييز ضد كبار السن، ليس فقط بوصفه مسألة هيكلية، ولكن على المستوى الشخصي أيضًا، لأن بعض كبار السن لا يرون أنفسهم بحاجة إلى أنواع معينة من الدعم أو حتى يستحقونها أو يريدون تجنب أن يصبحوا "عبئًا على المجتمع". ولذلك من الضروري تناول مسألة الشيخوخة بطريقة تضمن العيش الكريم والمساواة للجميع.

71 - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى الشروع في مناقشة عامة بشأن البند قيد النظر.

72 - **السيدة غورهان** (أوغندا)**:** تكلمت باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقالت إن التنمية الاجتماعية يجب أن تعالج في إطار خطة عام 2030. فالمشاكل المستمرة والتحديات العالمية تعوق التقدم وتتطلب جهوداً دولية متضافرة. وبعد مرور ما يقرب من 30 عامًا على انعقاد مؤتمر القمة العالمي الأول للتنمية الاجتماعية، لا يزال التقدم المحرز متفاوتًا. وينبغي لمؤتمر القمة العالمي الثاني معالجة الثغرات العديدة التي لا تزال قائمة، وإعادة الالتزام بإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، وإعطاء زخم لتنفيذ خطة عام 2030.

73 - ومضت تقول إن الاستثمار في السياسات ذات المنحى الأسري ضروري للنهوض بالتنمية الاجتماعية المستدامة نظراً للدور الحاسم الذي تؤديه الهياكل الأسرية القوية في دعم تحسين التعليم والرعاية

الصحية والتماسك الاجتماعي بشكل عام. وتتطلب التحديات العالمية المرتبطة بشيخوخة السكان، لا سيما في البلدان النامية، تعزيز نظم الضمان الاجتماعي لتمكين كبار السن من العيش بكرامة. ويجب أيضا أن تستمر الجهود الرامية إلى تعزيز إدماج منظور الإعاقة في الاستراتيجيات الإنمائية. ويجب أن تكون حماية حقوق الأطفال، الذين هم في صميم جهود التنمية المستدامة، أولوية للجميع. ومن الضروري العمل معاً لبناء نظم تدعم الرفاه العام للأجيال المقبلة.

74 - وأردفت قائلة إنه لا تزال هناك فجوات رقمية مستمرة في العديد من البلدان النامية، حيث لا يزال العديد من الناس في المجتمعات المحلية الريفية والمحرومة غير متصلين بالإنترنت، على الرغم من التوسع العالمي في تغطية الإنترنت والاعتراف بالطاقات الكامنة الكبيرة لتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيات الرقمية في النهوض بالتنمية الاجتماعية وتحقيق خطة عام 2030. وهناك حاجة ماسة إلى تعزيز التعاون الدولي وزيادة الاستثمار لمعالجة الثغرات في إمكانية الوصول والقدرة على تحمل التكاليف والبنية التحتية ومحو الأمية الرقمية والربط الرقمي، وهي أمور ضرورية لضمان استفادة هذه البلدان استفادة كاملة من الفرص التي يتيحها التحول الرقمي. ويجب تصميم الأدوات الرقمية بطريقة تضع المستخدمين في الاعتبار، بحيث تعكس احتياجات البلدان النامية وواقعها في نفس الوقت الذي تحمي فيه الخصوصية وتضمن أمن البيانات أيضا. ويجب أيضا القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، لضمان عدم تخلف أحد - أو بلد - عن الركب في العصر الرقمي الحالي.

75 - **السيدة موزغوفايا** (بيلاروس): تكلمت باسم مجموعة أصدقاء الأسرة، فقالت إن الجمعية العامة، بإعلانها عام 1994 السنة الدولية للأسرة، قد أشادت بدور الأسرة بوصفها لبنة أساسية في بناء المجتمع ومساهما حيويا في التنمية المستدامة، من خلال الاعتراف الدولي بطبيعتها التي لا غنى عنها في تعزيز التنمية والاستقرار والرفاه. وفي عالم اليوم المتغير والمربك، تظل الأسرة التقليدية مصدرًا للاستقرار وأملا واعدًا للتغلب على الاختلافات وزيادة الإمكانات الاقتصادية وتعزيز المسؤولية الاجتماعية.

76 - ومضت تقول إن الأسرة توفر بيئة مُحبة وراعية وملائمة للأطفال، وهو أمر يمكنهم من النماء العاطفي والاجتماعي والفكري ووضع أساس متين لمساهماتهم المستقبلية في المجتمع. وتؤدي الأسرة دورًا محوريًا في رعاية كبار السن، من خلال توفير المساعدة المادية والاقتصادية والارتياح العاطفي والنفسي اللذين لا غنى عنهما للحفاظ على كرامتهم ونوعية الحياة التي يستحقونها. ويؤدي الدعم والرعاية والتشجيع الذي تقدمه الأسرة للأشخاص ذوي الإعاقة أو المتعايشين مع أمراض نادرة إلى تحسين مستوى معيشتهم وتعزيز اندماجهم ومشاركتهم في المجتمع. والأسرة أيضا هي السياق الأساسي للدعم بين الأجيال، من خلال تقاسم المسؤوليات والحل المشترك للمشاكل ونقل القيم الثقافية والأسرية. وبالتالي، فإن تهيئة الظروف لازدهار العلاقات بين الأجيال، مع اعتبار الأسرة حجر الزاوية، سيعزز رفاه الأفراد في جميع الأعمار ويزيد من قدرة المجتمع على الصمود.

77 - وتابعت تقول إنه لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به على الرغم من التقدم الملحوظ المحرز على مدى العقود الثلاثة الماضية في تنفيذ السياسات والمبادرات ذات المنحى الأسري. وتتطلب التحديات الجديدة والمعقدة والمتطورة، التي تمتد من حالات عدم اليقين الاقتصادية إلى التحولات الاجتماعية والأزمات العالمية، تكييفًا مستمرًا للاستراتيجيات والسياسات الدولية لدعم الوحدة الأسرية بشكل فعال. وتستحق الأسرة، باعتبارها مؤسسة رئيسية لتنمية رأس المال البشري، الحماية والمساعدة المصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتها. ويجب على الأمم المتحدة أن توجه مزيدًا من الاهتمام إلى التوعية بأهمية الأسرة في تنفيذ خطة عام 2030،

وأن تولي الاعتبار الواجب للمسائل المتعلقة بالأسرة في عمليات وضع خطة ما بعد عام 2030، من أجل إتاحة الفرصة لأسر المستقبل للازدهار والمساهمة في عالم أكثر عدالة وأشد تماسكًا.

78 - **السيدة تاربيلو** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): تكلمت بصفتها مندوبة للشباب، فقالت إن الشباب يتأثرون مباشرة بالتحديات العالمية التي تترابط جميعها. وهم أول من يتضرر بالعواقب، وبالتالي أول من يصوغ الحلول بفاعلية. ويعكس اعتماد ميثاق المستقبل الحاجة الملحة المشتركة لتعزيز مستقبل مستدام للجميع؛ ويؤكد الإجماع الهش وراء هذا الاتفاق على ضرورة تجاوز مرحلة الاعتماد إلى مرحلة التنفيذ.

79 - ومضت تقول إن أصوات الشباب كثيرا ما تُهمش في عمليات صنع القرار. ومع ذلك، فقد شهدت المتكلمة عن كثب قوة آليات المشاركة المنظمة للشباب من قبيل حوار الشباب في الاتحاد الأوروبي، وهي آليات تسد الفجوة بين صانعي السياسات والشباب وتسمح للشباب بالتأثير على السياسات في مجالات مثل التعليم والتوظيف والاستدامة البيئية. ويجب تكرار هذه النماذج على المستوى العالمي حتى تتاح الفرصة لكل شاب للمشاركة بشكل فعلي في القرارات التي تؤثر على حياته، وهو ما يتسق أيضًا مع الإجراءين 36 و 37 من ميثاق المستقبل.

80 - وأردفت قائلة إن الشباب لديهم الشغف والأفكار اللازمان لصياغة مستقبل أفضل، إلا أنهم كثيرا ما يفتقرون إلى ما يلزم من الموارد المالية والنفوذ للقيام بذلك. ويجب ألا يقتصر الاستثمار في الحركات التي يقودها الشباب على توفير التمويل فحسب، بل يجب أن يشمل أيضاً رعاية المبادرات وتقديم الإرشاد وبناء الشراكات الطويلة الأجل بين الحكومات وكيانات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي خطة عمل للشباب للفترة 2022-2027، تستهدف تشكيل العمل الخارجي بالشراكة مع الشباب لضمان اهتمامهم وبالتالي تسريع التقدم المحرز نحو تحقيق خطة عام 2030. فليس من المهم دعم المشاريع الفردية فحسب ولكن الاعتراف بحركة قيادة الشباب وتمكينهم الأوسع نطاقا أيضا. وحثت الدول على النظر في زيادة الاستثمار في الإسكان الميسور التكلفة، والحصول المجاني على التعليم والرعاية الصحية النفسية والبدنية، واتخاذ إجراءات ملموسة بشأن تغير المناخ.

81 - **السيد غاريدو ميلو** (شيلي): تكلم أيضا باسم الأرجنتين، وإكوادور، وإندونيسيا، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبنما، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، والسلفادور، وسلوفينيا، وغواتيمالا، والفلبين، وقطر، وكوستاريكا، وكولومبيا، وماليزيا، والمكسيك، وهندوراس، بوصفهم أعضاء آخرين في مجموعة أصدقاء كبار السن، فقال إن التحول الرقمي للمجتمعات يستلزم اتباع نهج دورة الحياة القائم على حقوق الإنسان إزاء الشيخوخة والتكنولوجيا، لا سيما في ضوء اعتماد التعاهد الرقمي العالمي، الذي يؤكد على الحاجة إلى الشمول الرقمي، ومحو الأمية الرقمية، والإتاحة للجميع، ويسر التكلفة. ويؤثر التحول الرقمي بشكل خاص على المسنات، اللائي كثيرا ما يكنّ أقل احتكاكا بالتكنولوجيات الجديدة ومن ثم يجدن صعوبة في تطوير المهارات المناسبة، ولذلك يلزم الاستثمار في محو الأمية الرقمية للمسنات وتنمية مهاراتهن الرقمية لتعزيز مشاركتهن الكاملة في الاقتصاد والمجتمع الرقميين.

82 - وأشار إلى أن هناك تحولا لا رجعة فيه إلى حد كبير نحو شيخوخة السكان في معظم البلدان. وبالنظر إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، من الضروري تعميم مراعاة الشيخوخة من خلال

إدماج حقوق الإنسان لكبار السن والصلات بين شيخوخة السكان والتنمية المستدامة في التدابير المتخذة على جميع مستويات الحكومة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحقيق خطة عام 2030.

83 - وقال إنه لذلك ينبغي، في جميع سياقات أهداف التنمية المستدامة، تلبية احتياجات كبار السن ومعالجة أوجه عدم المساواة التي يواجهونها، وذلك مثلا من خلال تحليل السياسات استنادا إلى تعريف حكومي دولي متفق عليه لكبار السن. ويجب أيضا تحديد مساهمة كبار السن في التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، كثيرا ما يُنظر إلى كبار السن في المناقشات المتعلقة بالهدف 5 باعتبارهم مجرد متلقين للرعاية، مع تجاهل كلٍ من مساهمتهم، ولا سيما مساهمة المسنات، في هذه الرعاية، وعدم مشاركتهم في القرارات المتعلقة برعايتهم.

84 - ومضى يقول إن هناك حاجة إلى زيادة توافر بيانات مصنفة عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة لتحسين التعامل مع شيخوخة السكان في إطار التدابير المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. والكثير من البيانات المتعلقة بمؤشرات تلك الأهداف غير مصنفة حاليا حسب السن، مما يحد من شمول كبار السن في فرص صنع السياسات القائم على الأدلة وكذلك في الاستعراضات الوطنية الطوعية. ويمكن أن يتأثر تمتع كبار السن بحقوق الإنسان والحريات الأساسية بالتقاطع بين التقدم في السن ونوع الجنس والإعاقة. ويتطلب الشمول الاجتماعي الحقيقي الاعتراف بالتنوع الكبير لكبار السن، واحترام استقلاليتهم واختياراتهم، وزيادة فرص تمتعهم بمساحات آمنة وشاملة للجميع وميسَّرة. وتحقيقا لهذه الغاية، تكتسي خطة عمل مدريد أهمية حاسمة في شمول كبار السن في التنمية المستدامة، ولكنها صك قانوني غير ملزم لم يُصمَّم لمعالجة الثغرات القائمة على صعيد القواعد التنظيمية في مجال الحماية. وأعرب في هذا الصدد عن رغبته في توجيه الانتباه إلى اعتماد قرار الجمعية العامة 324/78 بتوافق الآراء بشأن النظر في المقرر 1/14 للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، الذي يتعلق بتحديد الثغرات وأفضل السبل لمعالجتها. ولا تزال الحماية بنصوص شارعة لحقوق الإنسان الخاصة بكبار السن غير كافية في غياب صك دولي مكرس، وهو أمر ضروري بغض النظر عن مستوى تنفيذ الترتيبات القائمة.

85 - **السيد فيليب** (غرينادا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن التحديات الحالية المتعددة الأوجه على الصعيد الدولي أثرت حتما على الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، وتعيق بدورها تقدم هذه الدول نحو التنمية المستدامة الشاملة للجميع. ويتيح اعتماد ميثاق المستقبل ومرفقيه، التعاهد الرقمي العالمي وإعلان الأجيال المقبلة، مؤخراً فرصة لتوسيع نطاق الجهود الرامية إلى منع وقوع الناس مرة أخرى في براثن الفقر، وذلك بسبل منها إنشاء نظم حماية اجتماعية مصممة بشكل جيد. وتعرب الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية عن أملها في أن تفضي أوجه التآزر الجديدة الناشئة عن اعتماد ميثاق المستقبل ومرفقيه، فضلا عن مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية المرتقب، إلى مزيد من التعاون في تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع.

86 - وتابع قائلا إن موضوع المعلومات والتكنولوجيات الرقمية في سياق التنمية الاجتماعية، الذي نوقش في تقرير الأمين العام (A/79/154)، قد جاء في أوانه فعلا. فسد الفجوة الرقمية أمر مهم في دفع عجلة التنمية الاجتماعية، بالنظر إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه التكنولوجيات الرقمية في تحقيق فعالية وكفاءة السياسات الاجتماعية. وهناك حاجة إلى التعاون وبناء القدرات لسد الفجوة وضمان أن تتمكن الدول من اغتنام فوائد التكنولوجيا الرقمية.

87 - وأردف قائلا إن التعليم حجر زاوية في سياسات التنمية الاجتماعية في المنطقة، والنهوض بتنمية رأس المال البشري ركيزة أساسية في إطار التنمية الاجتماعية. وتواصل الجماعة الكاريبية العمل على تنفيذ استراتيجيتها لتنمية الموارد البشرية لعام 2030، وكذلك الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة.

88 - وأضاف قائلا إن الجماعة الكاريبية لا تزال تشعر بالقلق إزاء الفجوة الآخذة في الاتساع بين احتياجات البلدان النامية والدعم المتاح، وتدعو إلى التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى بناء القدرة على الصمود والحد من أوجه عدم المساواة والتخفيف من حدة الفقر. ويجب إصلاح الهيكل المالي الدولي وتهيئة بيئة مواتية لضمان مشاركة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي واستفادتها منه.

89 - **السيد دانغ** هوانغ جيانغ (فييت نام): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن المنطقة قطعت أشواطا كبيرة في الحد من مستويات الفقر، رغم استمرار التحديات. وتشكل نظم الحماية الاجتماعية القوية أدوات أساسية للقضاء على الفقر وتحقيق الشمول الاجتماعي، حيث إنها توفر شبكة أمان، وتعزز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات وتشجع النمو الشامل للجميع. وهناك حاجة إلى التعاون الدولي لدعم البلدان النامية في بناء وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية الخاصة بها.

90 - وأضاف قائلا إن التزام الرابطة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يتجلى من خلال أطر عمل مختلفة تتماشى جميعها مع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك رؤية جماعة الرابطة لعام 2025 وإطار الرابطة الاستراتيجي لتعميم مراعاة المنظور الجنساني للفترة 2021-2025. وقد شهدت المنطقة تقدماً كبيراً في زيادة مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولتعزيز المشاركة الفعلية للنساء والفتيات على جميع المستويات، عُقدت القمة الثالثة للقيادات النسائية للرابطة في آب/أغسطس 2024 في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وأكدت من جديد التزام الرابطة بخطة اقتصاد الرعاية مع تسليط الضوء على التحديات والفرص والطريق إلى الأمام في مجال دعم النساء والفتيات في بناء القدرة على الصمود.

91 - وأردف قائلا إن الاستثمار في الشباب ليس استثمارًا في المستقبل فحسب، بل إنه أيضًا محرك رئيسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الحالية. وقد شجعت الرابطة بنشاط مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار، مع تعزيز فرص الحصول على تعليم جيد النوعية وتيسير تنمية المهارات وريادة الأعمال، والعمل في الوقت نفسه على التصدي للتحديات التي يواجهها الشباب، مثل البطالة وعدم الحصول على التعليم. ويُستخدَم مؤشر الرابطة لتنمية الشباب كأداة قيمة لتوجيه جهودها.

92 - وتابع يقول إن المنطقة تواجه أيضاً تحديات مرتبطة بشيخوخة السكان، ويتطلب هذا التحول الديمغرافي إعادة التفكير في السياسة الاجتماعية ونُهج التنمية الاجتماعية. ويعد التضامن بين الأجيال ضرورياً لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة؛ وينبغي الاعتراف بمساهمات كبار السن وتقديرها وحماية حقوقهم.

93 - واستطرد قائلا إن التزام الرابطة بالتنمية المراعية لمنظور الإعاقة يجد تجسيدا له في إعلان الرابطة بشأن التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة والشراكة من أجل إكساب جماعة دول الرابطة القدرة على الصمود. وتولي الدول الأعضاء في الرابطة الأولوية لتعميم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاعات الرئيسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والتوظيف. وقد تحقق تقدم من خلال التعاون الإقليمي والمبادرات الإقليمية. وهناك

حاجة إلى إقامة شـراكات أقوى، بما في ذلك مع القطاع الخاص، للنهوض بالبنية التحتية والخدمات المراعية لمنظور الإعاقة.

94 - **السـيد لاغداميو** (الفلبين): قال إنه بعد مرور ما يقرب من 30 عاما على اعتماد إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل المتصل به في مؤتمر القمة العالمي الأول للتنمية، لا يزال أكثر من 700 مليون شـخص يعيشـون في فقر مدقع، وهو ما تفاقم بسـبب جائحة كوفيد-19. ويجب وضـع القضـاء على الفقر في صميم الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

95 - ومضـى يقول إن الاستثمار في الموارد البشرية أمر بالغ الأهمية لمعالجة عدم المساواة الاجتماعية وتحقيق التماسـك الاجتماعي. وقد شـرعت الفلبين في خطة تنمية طموحة تهدف إلى أن يصـبح البلد بحلول عام 2040 مجتمعًا مزدهرًا تغلب عليه الطبقة المتوسـطة حيث لا يوجد به فقير ويتمتع فيه الجميع بحياة طويلة وصـحية. وترد الأولويات الوطنية بالتفصـيل في إطار التعاون بين الفلبين والأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة للفترة 2024-2028. والفلبين ملتزمة بضمان عدم تخلف الفئات الضعيفة عن الركب.

96 - وأردف قائلا إن التعليم العالي في المؤسسات العامة والحكومية لا يزال مجانيا، وتشكل النساء أكثر من 60 في المائة من الخريجين. وتُقدم البرامج التقنية والمهنية مجانا أيضـا للطلاب المؤهلين. كما يجري تعزيز رعاية الطفولة المبكرة، وهو ما سيدعم أيضًا تمكين المرأة.

97 - وتابع يقول إنه يجري تحسـين النظم الزراعية باتخاذ تدابير مثل توزيع البذور والحيوانات على المزارعين ونشـر نظم الري التي تعمل بالطاقة الشـمسـية، وذلك من أجل مواجهة تهديد الأمن الغذائي. وفي عام 2023، حصدت الفلبين محصولاً زراعياً قياسياً. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي تغير المناخ والكوارث البيئية إلى تقويض الجهود المبذولـة في هذا المجـال، وتعمـل الفلبين على التكيف مع المنـاخ وبنـاء القـدرة على الصمود.

98 - واسـتطرد قائلا إن الفلبين تطبق التغطية الصـحية الشـاملة، وتتخذ نهجاً شـاملاً للمجتمع بأكمله لتعزيز أنماط الحياة الصـحية. ويعد البرنامج الانتقالي للأسـرة الفلبينية (Pantawid Pamilyang Pilipino Programme أو 4Ps) برنامجًا ناجحًا للتحويلات النقدية المشروطة يستثمر في صحة الأسرة والتغذية والتعليم، وقد أثر بشكل إيجابي كبير على مؤشر التنمية البشرية في البلد.

99 - وختم كلامه قائلا إن الرقمنة بالغة الأهمية لتحقيق التنمية الاجتماعية، وتتطلب معالجة الفجوة العالمية تعاوناً دولياً وزيادة الاستثمارات وبناء القدرات لأجل البلدان النامية.

رُفعت الجلسة الساعة 13:05.